

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٢٥**

الخميس، ٩ آب/أغسطس، ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ألين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ميلوس
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد لي تشنغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

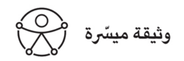
جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

1825509 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الرئيس كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للرئيس كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. أشكركم على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي. وأود أيضا أن أثني على جميع الأعضاء الآخرين في المجلس على التزامهم المستمر بصون السلام الدولي.

في ٧ حزيران/يونيه، عقب الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٧ أيار/مايو، أعلن رئيس الدولة في بوروندي، الرئيس بيير نكورونزيزا، رسميا صدور الدستور الجديد الذي اعتمدته نسبة تزيد على ٧٣ في المائة من أفراد الشعب البوروندي. وأعلن رسميا في المناسبة ذاتها انتهاء فترة ولايته في عام ٢٠٢٠ والتزامه بتقديم دعمه الكامل للرئيس الجديد الذي سيتم انتخابه. وفي سياق جهودنا المبذولة لمساعدة هذا البلد الشقيق على إيجاد حل نهائي للأزمة، فتلك إجراءات هامة ويجب علينا التشديد على أهميتها، فهي تتيح لنا فرصة للمضي قدما في تسوية الحالة في بوروندي بصورة مستدامة.

ونرى على وجه الخصوص أنه ينبغي أن تغتنم الحكومة والطبقة السياسية البوروندية فرصة هذه التحولات الجديدة لأجل العمل معا على تهيئة بيئة سياسية جديدة تفضي إلى تعزيز الوحدة الوطنية والسلام. وتعدُّ حلقة العمل المخصصة للحوار بين الزعماء السياسيين التي عُقدت في ٣ آب/أغسطس في كايانزا بجمهورية بوروندي وبمبادرة من وزير الداخلية والتي أدت إلى اعتماد خارطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠ جزءا من ذلك المنطق وهي جديرة بالتشجيع. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومة أن تأخذ تلك المبادرة في الاعتبار في سياق الحوار بين الأطراف البوروندية لضمان أكبر مشاركة ممكنة من جانب جميع أصحاب المصلحة.

ومنذ إحاطتي السابقة في أيار/مايو ٢٤ (انظر S/PV.8268)، زرت المنطقة دون الإقليمية في إطار ولايتي بغرض الالتقاء بالميسّر تحديدا، الرئيس بنيامين مكابا في دار السلام، فضلا عن الوسيط، الرئيس يويري موسيفيني، في كمبالا. وسلّمت الوسيط رسالة خطية من الأمين العام ومذكرة تتضمن مقترحات محددة بشأن عملية الحوار والمبادرات التي يجب أن تتخذها الجهات المحددة الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة لأجل التشديد مرة أخرى على الأهمية القصوى لذلك الاتفاق التاريخي الذي يمثّل كما نعلم، الأساس اللازم للسلام في ذلك الجزء من القارة الأفريقية.

في نهاية المناقشات، أكد الوسيط والميسر مجددا التزامهما التام باستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن. والتزم الوسيط، بالتحديد بتنظيم مؤتمر قمة استثنائي لجماعة شرق أفريقيا بشأن هذا الموضوع. وفيما يتعلق بنفس الشواغل، يحدوني الأمل في زيارة بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر بغية للاضطلاع بعدد محدد من الأنشطة، وبطبيعة الحال، بدء محادثات مع السلطات

البوروندية لنرى كيف يمكننا مواصلة العملية، جنبا إلى جنب مع الميسر والوسيط.

في الإحاطات الإعلامية الأخيرة بشأن هذه المسألة، تم إبلاغ المجلس بالتحسن المطرد في الحالة الأمنية في بوروندي. وما برحت الحالة هادئة منذ الاستفتاء الدستوري، على الرغم من وجود عدة تحديات من جانب المعارضة. ومن هنا، أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة وأشجعها أن تظل متيقظة.

وبالمثل، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يجب أن نشيد بالجهود التي تبذلها بوروندي وتنزانيا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أتاحت، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، العودة الطوعية إلى الوطن لما يقرب من ٣٥,٠٠٠ لاجئ بوروندي. ويجب أن تستمر هذه الجهود وفقا لمبدأ العودة الطوعية إلى الوطن، مع ضمان عودة العائدين وإعادة إدماجهم في المجتمعات المضيفة في احترام وكرامة.

فيما يتعلق بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، قام عدد من الوفود الرفيعة المستوى من البلدان والمنظمات الدولية مؤخرا بزيارة بوروندي. وأشير، ضمن وفود أخرى، إلى وفود الاتحاد البرلماني الأفريقي، والرابطة الأفريقية لأمناء المظالم والوسطاء، والمنتدى البرلماني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجمعية البرلمانية للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. واليوم، وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، ترحب بوجومبورا بمنتدى المرأة من أجل السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة دون الإقليمية والذي تم تنظيمه برعاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وأعتقد حقا أن هذه الزيارات تجسد بلا شك إرادة حكومة بوروندي لتحسين علاقاتها مع المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، وبالاستفادة من التهدئة، من المأمول بشدة أن تستأنف بوروندي والاتحاد الأوروبي قريبا المحادثات بهدف استئناف التعاون بينهما. ونشجعهما – بل إنني كنت سأقول إننا ندفعهما – لتحقيق هذه الغاية، لأننا نعتقد أن الجزاءات لا تعتبر دائما هي الحل الأمثل. كما أدعو السلطات البوروندية إلى استكمال المناقشات المتعلقة بمذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي والموافقة في النهاية على التوقيع على اتفاق المقر للسماح لمكتبي في بوجومبورا بالعمل في ظروف أفضل.

أما طلبي الأخير فهو أن يكرر المجلس مناشدته لجميع الأطراف الفاعلة في الأزمة البوروندية من أجل المشاركة بصدق وبحسن نية في الحوار المقبل الذي سيكون الخامس، وربما الأخير من نوعه، مع الوسيط والميسر والاتحاد الأفريقي، الذي نتعهد بعقده في المستقبل القريب جدا إما في عنتيبي أو أروشا. وغني عن القول إن خريطة الطريق موجودة بالفعل، وتم وضع البرنامج وسيحسن المجلس صنعا إذا أطلق نداء حتى نتمكن هذه المرة من النجاح في إجراء الحوار الذي طال انتظاره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كافاندو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكره بصفة خاصة على ما قام به من عمل بشأن هذا الملف الهام بينما لا تزال الحالة غير مستقرة في بلد تضرر بشكل عميق وسلبي جراء التوترات الانتخابية في عام ٢٠١٥، مما تسبب في بيئة من انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية التي للأسف لا تزال مستمرة حتى اليوم.

لا يزال استمرار الجمود السياسي وحالة حقوق الإنسان في بوروندي تشكل مصدر قلق عميق بالنسبة لفرنسا. وفي مواجهة الافتقار إلى وجود حوار حقيقي وشامل وإغلاق المجال السياسي،

يتم إغراء الفصائل المعارضة الأكثر تشددا بالكفاح المسلح. ويزداد الوجود الكثيف ودور أعضاء ميليشيات إمبونيراكور في تنفيذ تدابير التخويف وقمع الآراء المعارضة. وعلى نحو ما أكد السفير دولاتر في أيار/مايو (انظر S/PV.8268)، لا يمكن استبعاد خطر تدهور الحالة، كما اتضح من مقتل ثلاثة جنود – ضحايا كمين – قرب بوجومبورا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وكما نعرف، لا يمكن أن يستمر الوضع الراهن. فالحالة تشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويتضح ذلك من التقارير عن الاشتباكات في الأراضي الكونغولية بسبب الجماعات المسلحة البوروندية.

باسم فرنسا، أود أن أغتنم فرصة حضور الممثل الدائم لبوروندي اليوم لمناشدة السلطات البوروندية بنفس الروح التي ناشدهم بها الرئيس كافاندو من فوره. ومن الضروري استكمال التهدئة في البلد وضمان أمن الجميع ضد كل أشكال العنف، بغض النظر عن مصدره. ومن الملح أن تتم مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك في صفوف قوات الأمن. ومن الضروري الانخراط من دون شروط في حوار شامل مع جميع قطاعات المجتمع البوروندي، ولا سيما تلك التي لا تتشاطر نفس المعتقدات السياسية. وأخيرا، من المهم جدا، مراعاة للمصلحة الوطنية، استعادة احترام الحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي والإعلام. ويوفر اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الإطار المناسب للمصالحة، وهو حجر الزاوية في صرح السلام، كما ذكر السيد كافاندو من فوره. ويجب الحفاظ عليه بأي ثمن.

إن إعلان الرئيس نكورونزيزا بأنه لن يخوض انتخابات عام ٢٠٢٠ يعتبر تطورا إيجابيا ترحب به فرنسا. ونأمل أن ييسر ذلك البحث عن حل سياسي دائم للأزمة التي تواجهها بوروندي. وفي هذا السياق، آمل أن يتم إجراء حوار شامل بين الأطراف البوروندية، بروح الوحدة والتعايش السلمي التي أنشأها اتفاق أروشا، وبدعم من وساطة بلدان جماعة شرق أفريقيا من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٢٠. وحتى يُكتب النجاح في ذلك، فإن هذا الحوار يتطلب من جميع الأطراف بذل الجهود وإبداء عزمهم الثابت لسد الفجوة التي تفصل بين الآراء المتباينة. ويعمل الميسر، السيد مكابا، بشجاعة لتحقيق هذا الهدف بدعم كامل من فرنسا. وسيتمكن جميع البورونديين، عن طريق الحوار، من توحيد صفوفهم وصياغة مستقبلهم المشترك باستقلال كامل، واحترام لحقوق الإنسان وكرامة الجميع.

أود أن أخبر الممثل الدائم لبوروندي أن فرنسا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين لبلده، والبلدان المجاورة في شرق أفريقيا، والمجتمع الدولي بأسره يقفون إلى جانبه وإلى جانب بلده لتقديم المساعدة. وتدعو فرنسا السلطات البوروندية إلى الاستفادة من هذه اليد الممدودة، وتجديد العلاقات السلمية مع شركائها الدوليين، على نحو ما شجعهم المجلس في أحدث بيان رئاسي له (S/PRST/2018/7) بشأن هذا الموضوع.

إن التوقيع على اتفاق المقر مع مكتب المبعوث الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيوجه رسالة قوية، وكذلك استئناف التعاون مع فريق الخبراء التابع لمفوضية حقوق الإنسان عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي صوتت بوروندي نفسها تأييدا له.

السيد إيسونو مبنغونوا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نرحب بحضور الرئيس ميشيل كافاندو ونشكره على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة التي قدمها للتو، التي شكلت عرضا مستفيضا للتطورات الإيجابية التي لوحظت في بوروندي.

عقب إجراء الاستفتاء الدستوري في ١٧ أيار/مايو، فإن الحالة الراهنة في بوروندي مستقرة بوجه عام، في ظل المشاركة الواسعة النطاق وتصويت ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان تأييدا له كدليل قوي على نضج وقدرات الحكومة وشعب بوروندي

على معالجة المسائل التي تهم البلد. وبيان الرئيس بيير نكورونزيزا في حزيران/يونيه الذي أعلن فيه عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠، بينما يمكنه خوضها، يدل على حسن النية ويبرهن التزامه تجاه بلده. ونفهم أن حكومة بوروندي تعمل بنشاط من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار على الصعيد الوطني وعلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي النظر إلى الحالة في بوروندي بطريقة شاملة وموضوعية واحترام استقلال البلد في إدارة شؤونه وتقديم المساعدة البناءة بهدف المحافظة على السلام والتنمية في المنطقة، نظرا لأهمية هذا البلد الشقيق للمنطقة بأسرها. إن للاستقرار والتنمية في بوروندي تأثيرا كبيرا في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وبوروندي، دعونا نتذكر، بلد يساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وهو دليل آخر على أنه بلد محب للسلام.

إن غينيا الاستوائية، كما هو الحال دوما، تدرك أن الحالة في بوروندي شأن داخلي ويجب حله داخليا من خلال عملية مفاوضات سياسية حقيقية وشاملة فيما بين البورونديين. الحوار السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الحالة في بوروندي، لكننا نرحب ترحيبا حارا بالمبادرات مثل الحوار بين الأطراف البوروندية برعاية جماعة شرق أفريقيا، والذي ستساعد نتائجه بلا شك على استعادة حالة الهدوء في البلد.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان استئناف الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني على الأراضي البوروندية. من شأن ذلك تعزيز تدابير بناء الثقة وترسيخ الحوار فيما بين الأطراف البوروندية مع الوجود الضروري للميسر، الرئيس السابق لتنزانيا فخامة السيد مكابا؛ والوسيط الرسمي، فخامة رئيس أوغندا يويري موسيفيني؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والاتحاد الأفريقي؛ والجهات الفاعلة الأخرى التي يمكنها أن تقدم إسهامات إيجابية.

ما فتئت غينيا الاستوائية تؤمن بجهود الوساطة التي تبذلها جميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتدعمها، والتي تعتبر في هذه الحالة هامة للغاية لإحراز تقدم في هذه العملية. ونشجع السلطات البوروندية على مواصلة العمل معا صوب تحقيق الهدف المتمثل في إعادة الحالة إلى طبيعتها في البلد، ومن ثم تحسين علاقاته مع المجتمع الدولي.

في الختام، أي عملية يجب أن تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة في عام ٢٠٢٠ ويجب أن تساعد بلا شك على تحقيق إعادة الحالة إلى طبيعتها بشكل نهائي في البلد.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم في البداية بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام السيد ميشيل كافاندو على الإحاطة القيمة التي تفضل بها في بداية أعمال هذه الجلسة. لقد تابعنا باهتمام التطورات السياسية التي شهدتها جمهورية بوروندي خلال الأشهر القليلة الماضية. ولعل أهمها إجراء عملية الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ وبمشاركة أغلب الأحزاب السياسية. ونرحب بحالة الهدوء التي تسود جمهورية بوروندي في الوقت الراهن. ونتطلع لعام ٢٠٢٠ وهو موعد عقد الانتخابات الرئاسية، آملين في أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية وذات مصداقية وشاملة لجميع مكونات الشعب البوروندي وبمشاركة جميع الأحزاب بالإضافة إلى ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة. ومشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني خلالها.

ونشيد هنا بالجهود التي تبذل من قبل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع السياسية في بوروندي من خلال حوار شامل على أساس اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ودستور البلد. كما نثمن عاليا جهود التيسير التي يقودها رئيس جمهورية أوغندا يوري موسيفيني والسيد بنجامين مكابا كوسيطين في عملية الحوار السياسي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. لا شك

في أن انخراط الحكومة البوروندية مع المنظمات الدولية والإقليمية ممثلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا له أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار المنشود. ويعتبر أحد مقومات الحل المستدام قبل موعد الانتخابات الرئاسية. إننا على اقتناع بأن عقد قمة خاصة لدول الجوار سيسهم في عقد الجولة الخامسة من الحوار البوروندي – البوروندي، والذي سيساعد في تيسير العملية السياسية.

بالنسبة للوضع الإنساني، نأمل في تحسن الأوضاع الإنسانية ووضع حقوق الإنسان في جمهورية بوروندي، الذي يشكل مصدر قلق بالنسبة لمجتمع الدولي. فهناك ما يقارب ١٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. و ٣,٦ مليون من المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية وما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ من البورونديين لاجئين في الدول المجاورة. وهنا لا يفوتني أن أشيد بعملية عودة اللاجئين البوروندييين الطوعية إلى ديارهم، والذين فاقوا ٣٥ ٠٠٠ شخص بعد الاتفاق الثلاثي الذي أبرم بين حكومة بوروندي وحكومة تنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والتي تطرق لها قبل قليل السيد ميشيل كافاندو في إحاطته. ونؤكد على ضرورة تكثيف تلك الجهود المشتركة وإعادة إدماج اللاجئين في المجتمع وتوفير البيئة المناسبة لهم وتمكين عودة باقي البوروندييين إلى ديارهم.

في الختام، ندعو إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن ارتكاب أية انتهاكات لحقوق الإنسان. وتقديمهم إلى العدالة لينعم الشعب البوروندي بالأمن والاستقرار وتتحسن الحالة الإنسانية، ولتأكيد احترام سيادة القانون في بوروندي بما يتماشى مع قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيدة غريغوار فان هآرين (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس كافاندو، على إحاطته الإعلامية.

إن مملكة هولندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والأمنية في بوروندي، والتي تتسبب في معاناة لا داعي لها للسكان. أود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى النقاط الثلاث التالية: الحيز السياسي لانتخابات عام ٢٠٢٠ واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة استمرار الحوار بين الأطراف البوروندية.

إن مملكة هولندا قد أحاطت علما ببيان الرئيس نكورونزيزا الصادر في ٧ حزيران/يونيه بانتهاء ولايته في عام ٢٠٢٠. ويمثل ذلك إعلانا مشجعا وخطوة نحو احترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا القرار في فتح الحيز السياسي والديمقراطي أمام كافة الجهات الفاعلة السياسية للتحضير لانتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع. لذلك فإننا ندعو الحكومة البوروندية إلى استغلال تلك الدينامية، بالتشاور مع جميع الحركات السياسية، لتهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠ بالمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة. ونعتقد أن الحوار الشامل الذي يضم جميع الجهات السياسية الفاعلة والنساء والرجال وحده يمكن أن يفضي إلى تلك النتيجة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية.

ما دام الحوار بين البوروندييين متوقفا، ستتواصل انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أفادت مصادر موثوق بها عن عدة حالات اغتيال وقتل واعتقال تعسفي وخطف بدوافع سياسية حدثت خلال الشهر السابق في أجزاء مختلفة من البلد. علاوة على ذلك، نشهد تدهور حالة اللاجئين البوروندييين في المنطقة، مع تكرار عمليات تسلل عملاء الحكومة لمخيمات اللاجئين في تنزانيا.

إن إشراك ميليشيا إمبونيراكور ودائرة المخابرات الوطنية في تلك الإجراءات يكتسي أهمية خاصة. تدين حكومة هولندا هذه الانتهاكات وتحث الحكومة البوروندية على وضع حد

للإفلات من العقاب واحترام حقوق جميع البورونديين وضمانها بشكل كامل.

بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان، فإن التحقيقات والتقارير المستقلة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك نكرر نداءنا إلى حكومة بوروندي لاستئناف تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتعاون الكامل مع لجنة التحقيق والخبراء المستقلين الثلاثة المكلفين من مجلس حقوق الإنسان. ويظل المجتمع الدولي على استعداد للمشاركة في مناقشة بناءة لهذه القضايا مع السلطات البوروندية.

تتعلق نقطتي الثالثة بالحوار بين البورونديين. من إجراءها الحوار برعاية جماعة شرق أفريقيا، يظل الإطار المعيّن للتصدي للأزمة السياسية المستمرة في بوروندي. ويجب أيضا الانتهاء من المناقشات بشأن سبل إعادة أعضاء المعارضة المنفيين إلى الوطن في أقرب وقت ممكن لوضع خريطة طريق للعملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠. ولهذا السبب، ندعو جماعة شرق أفريقيا إلى التعجيل في عقد جلسة الحوار المقبلة. كما ندعو جميع الأطراف للمشاركة فيها بدون أي شروط مسبقة.

نؤكد مرة أخرى، أن الحوار بين البورونديين، يجب أن يكون شاملا وأن يلتزم بمبادئ وروح اتفاقات أروشا. كما تشيد مملكة هولندا بالتزام الاتحاد الأفريقي المعلن بالإسهام إلى جانب جماعة شرق أفريقيا، في حوار شامل بين البورونديين.

في الختام، تواصل مملكة هولندا التزامها بتنمية واستقرار جميع البورونديين. ومع ذلك، فإن أصحاب المصلحة في بوروندي هم وحدهم الذين يمكنهم إعادة إحلال سلام دائم، بدعم من المنطقة.

وقال السيد مكابا، بصفته ميسراً، على هامش منتدى القيادة الأفريقي، إنه ينبغي مناقشة الأمن والسلام في بوروندي من قِبَل قادة جماعة شرق أفريقيا. ونحن نؤيده ونناشده مواصلة جهوده التي يبذلها، بدعم نشط من جانب الاتحاد الأفريقي واستمرار اهتمام المجلس بذلك، من أجل الخروج من المأزق السياسي.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس ميشال كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على عرضه الممتاز للحالة الاجتماعية والسياسية في بوروندي في فترة ما بعد الاستفتاء. ونحيي الالتزام الشخصي للمبعوث الخاص بمساعدة هذه الدولة الشقيقة على إيجاد سلام دائم.

يرحب وفد بلدي بالتحسن النسبي للحالة الأمنية في بوروندي بعد إجراء الاستفتاء على الدستور في ١٧ أيار/مايو. وعلى الرغم من ذلك، فإن كوت ديفوار، تستنكر المستوى السياسي، المأزق المستمر في العملية السياسية البوروندية بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على الدورة الأخيرة للحوار السياسي بين البورونديين التي عُقدت في أوغندا برعاية جماعة شرق أفريقيا. ويحث بلدي أصحاب المصلحة على استئناف حوار سياسي شامل، ويرحب في هذا الصدد بالمشاورات الجارية حاليا في أروشا بين مكتب الميسّر، السيد بنجامين مكابا، وفريقي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن عقد جلسة ختامية للحوار بين البورونديين، والمساعدات التي ستقدم إلى مختلف الهيئات المسؤولة عن تنظيم انتخابات ٢٠٢٠.

وتحث كوت ديفوار السلطات البوروندية على اتخاذ تدابير بناء الثقة اللازمة للحد من التوترات الاجتماعية والسياسية واستئناف الحوار السياسي الشامل بين البورونديين، بناء على اتفاقات أروشا. وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علما بالقرار الذي اتخذه بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي، بعدم الترشح لفترة أخرى في عام ٢٠٢٠.

أما على الصعيد الإنساني، رغم الاتجاه الإيجابي الملحوظ في سياق العودة الطوعية للاجئين البورونديين، فلا يزال وفد بلدي

يشعر بالقلق إزاء حالة آلاف اللاجئين الذين ينتظرون ظروفا أفضل من أجل العودة النهائية إلى بلدهم. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات البوروندية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجتمع المانحين في تقديم المساعدة والدعم في سياق برنامج العودة الطوعية للاجئين البورونديين إلى بلدهم.

وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلدي السلطات البوروندية على السعي، بدعم من المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين، إلى تحسين الحالة الاقتصادية في البلد وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين بسلام وكرامة. وإعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

في الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم مبادرات مجموعة شرق أفريقيا ووسيط الحوار بين البورونديين، بغية استئناف المحادثات فعليا لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم في بوروندي.

تؤيد كوت ديفوار بقوة، دعوة المبعوث الخاص السلطات إلى التوقيع المبكر على اتفاق بشأن افتتاح مكتب مبعوث الأمين العام في بوجمبورا. وتعرب كوت ديفوار عن دعمها للمبعوث الخاص السيد كافاندو، وتؤكد من جديد استعدادها لدعم جميع جهوده في سياق الحوار السياسي بين بوروندي.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ميشال كافاندو على إحاطته الإعلامية عن الحالة السياسية الراهنة في بوروندي. لقد شجعنا كثيرا استمرار استقرار الحالة الأمنية في ذلك البلد، حتى بعد الاستفتاء على الدستور في ١٧ أيار/مايو. ومن الأمور المشجعة أيضا أن نتائج الاستفتاء كانت مقبولة إلى حد كبير لدى أصحاب المصلحة، وأن الآليات القانونية القائمة، قد فصلت في الشكاوى المقدمة.

ونعتقد أن البيان الذي أدلى به في ٧ حزيران/يونيه فخامة السيد بيير نكورونزيزا رئيس بوروندي، بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠، يعد بادرة إيجابية نصوب حل المأزق السياسي في البلد. وكما ذكرنا مرارا، لا يمكن معالجة المأزق السياسي في البلد إلا من خلال الحوار السلمي والشامل والحوار الطوعي. وقد كان عدم إحراز تقدم في هذا الصدد في الوساطة التي قادتها مجموعة شرق أفريقيا، مدعاة للقلق. ومن ثم، تعد إعادة إطلاق حوار حقيقي وشامل برعاية لجنة شرق أفريقيا وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على أساس روح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة ودستور بوروندي، كلها مسائل أصبحت ملحة جدا من أجل ضمان سلام واستقرار دائمين في بوروندي وكذلك مستقبل أفضل.

في ضوء الحالة الأمنية الهادئة والتقدم اللاحق الذي تحقق في البلد، نعتقد أن المشاركة بين المجتمع الدولي وحكومة بوروندي يجب أن تستند إلى استراتيجية واقعية تهدف إلى دعم المؤسسات القوية وتهيئة مناخ مواتٍ يتم توحيد المكاسب وتعالج الخلافات السياسية المتبقية، من دون الانتكاس إلى العنف الذي شهدناه في الماضي.

في هذا الصدد، ينبغي للمجلس استكشاف سبل جديدة لإعادة التفاعل مع بوروندي. وينبغي أن يُنظر إلى التخفيف من الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية للسكان ومعالجة الحالة الإنسانية، ضمن أمور أخرى، كجزء لا يتجزأ من إعادة المشاركة هذه.

وختاما ندعو الحكومة إلى التعاون بشكل كامل مع خبراء حقوق الانسان الثلاثة المكلفين بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٦٣، الذي قدمته البلدان الأفريقية، بما فيها بوروندي، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في جنيف، فيما يتعلق بجمع المعلومات، كي تتمكن من الحصول على المساعدة

الضرورية لمعالجة الثغرات في القدرات، واللازمة بشدة في هذا المجال.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى غيري في الترحيب بعودة المبعوث الخاص كافاندو إلى هذه القاعة اليوم وأشكره على عرضه هذا الصباح. ومع ترحيبنا بالتطورات الإيجابية التي أفادنا بها المبعوث الخاص، يجب ألا نستخف بهشاشة الحالة الأمنية في بوروندي والطابع الخطير للحالة السياسية والاقتصادية والانسانية، فضلا عن الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الانسان التي يجري الابلاغ عنها. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى استمرار انخراط مجلس الأمن ودعمه، لا سيما فيما يتعلق بجهود الوساطة الإقليمية.

إن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لا يزال ركنا أساسيا للسلام والأمن والاستقرار في بوروندي وفي المنطقة. ويجب التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع عن طريق الحوار فيما يتعلق بالنزاع الحالي. وتؤيد السويد تأييدا كاملا الجهود التي تقودها جماعة شرق أفريقيا من أجل تنشيط الحوار الشامل بين الأطراف البوروندية. ونتوقع من الحكومة وجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تلتزم التزاما كاملا بهذه العملية. ولا بد أن تكون هناك خاتمة لهذا الحوار من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان.

إن خارطة الطريق القائمة على توافق الآراء نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في ٢٠٢٠، أمر مهم. ومن الأهمية بمكان أن تتابع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العملية وأن يقدما الدعم لها. وأود أيضا أن أؤكد بقوة أن ضمان المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة أمر أساسي لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وإن إعلان الرئيس نكورونزيزا أنه لن يسعى للترشح لفترة أخرى في عام ٢٠٢٠ خطوة هامة نحو عملية سياسية بناءة.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في بوروندي، تحت رئاسة السفير لاوبر. وما زالت اللجنة منبرا فريدا لمناقشة الحالة في البلد مع بوروندي وهي تحقق فهما شاملا للحالة الاجتماعية – الاقتصادية، وللاحتياجات العاجلة لبناء السلام.

وختاما، يساورنا القلق العميق بسبب استمرار الافتقار إلى إحراز تقدم في التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في بوروندي. إن دعم واحترام حقوق الانسان وضمان المساءلة أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة والحوار والكرامة الانسانية، ولمنع زيادة تصعيد النزاع. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يُسمح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالعمل في البلد، وأن تحظى بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كافاندو على إحاطته الإعلامية اليوم.

وترحب الولايات المتحدة بإعلان الرئيس نكورونزيزا في حزيران/يونيه أنه لا ينوي أن يسعى للترشح لفترة رابعة. إن الإجراء الذي اتخذه من تلقاء نفسه بعدم الترشح سيكون خطوة قوية للمضي قدما في بوروندي ومن أجل الديمقراطية، وسيغدو مثالا إيجابيا لزعماء آخرين في المنطقة. ومن شأن هذه الخطوة أيضا أن تؤكد مجددا الوعد الذي قطعه على نفسه للشعب البوروندي في عام ٢٠١٥. وإذ نرحب بهذه الخطوة الايجابية، ندعو حكومة بوروندي أيضا إلى تحسين الاحترام لحقوق الانسان، والمجتمع المدني، وحرية وسائط الاعلام، والحكم الرشيد عموما، من أجل السماح للبورونديين بالمشاركة في حكومتهم.

ويساورنا القلق من أن حكومة بوروندي لم توافق بعد على استئناف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنعت لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان من الوصول إلى البلد. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القيود المفرطة المفروضة على الحيز المدني والسياسي في

بوروندي، والقيود المفروضة على وسائط الإعلام، والاعتقالات التعسفية والعقوبات القاسية غير المبررة للمدافعين عن حقوق الإنسان. ونتطلع إلى اتخاذ حكومة بوروندي خطوات واضحة لإنهاء العنف وإعادة فتح الحيز السياسي لأعضاء المعارضة ووسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، وأن تنخرط في حوار شامل مع أصحاب المصلحة السياسيين البورونديين.

ونحث أيضا حكومة بوروندي على التأكد من أن الجهات الفاعلة السياسية المعارضة، بما في ذلك من يعملون حاليا كمستقلين، قادرة تماما على المشاركة في الانتخابات المقبلة. ونشجع الجهات السياسية الفاعلة السياسية المعارضة على الالتزام بالمشاركة في الانتخابات في عام ٢٠٢٠ واتخاذ خطوات ملموسة وواقعية للتأكد من أنها قادرة على القيام بذلك. ويجب أن نصر أيضا على أن ترفض جميع الأطراف، بما فيها الحكومة وأعضاء المعارضة، العنف كأداة سياسية، رفضا قاطعا. إن هذه التدابير ستكون ضرورية من أجل المنافسة السياسية السلمية والحرة والنزيهة والمفتوحة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها المنطقة من أجل عقد الجولة المقبلة من الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا، في أيلول/سبتمبر. وسيلزم تقديم الدعم المتواصل من المنطقة بغية التوصل إلى حل سياسي دائم يرسي الأسس لإجراء انتخابات سلمية، وحرة ونزيهة وشاملة في عام ٢٠٢٠. ومن ناحية أخرى، نؤكد مجددا أن المشاركة بحسن نية من جانب كل من الحكومة البوروندية وأعضاء المعارضة أمر ضروري لتحقيق حوار ناجح.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، الرئيس كافاندو، على إحاطته المستنيرة.

وتؤكد كازاخستان مجددا أهمية تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة وإقامة الحوار بين الأطراف البوروندية بصورة مجدية. ويمكننا القول بأن تلك هي أهم الصكوك، وهي الصكوك العملية الوحيدة للتوصل إلى حل سلمي للحالة السياسية في بوروندي. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في التعاون المباشر والبناء بهدف إجراء الجولة المقبلة من الحوار.

ونشيد بقرار رئيس بوروندي السيد بيير نيكورونزيزا بعدم الترشح لفترة رئاسية أخرى، مما يساعد على تخفيف حدة التأزم السياسي. وسوف يساعد هذا التدبير بالتأكيد في الحفاظ على السلام والأمن والديمقراطية في البلد. ونعرب عن الأمل في أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستجرى في عام ٢٠٢٠ بطريقة سلمية وحرة ونزيهة وشفافة وشاملة، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وبتوافق واسع في الآراء. ومن شأن هذا النهج وحده ضمان تحقيق السلام الدائم، وينبغي أن يحظى بدعم المجتمع الدولي.

ونشدد أيضا على أهمية احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، ونؤكد مجددا المسؤولية الرئيسية لحكومة بوروندي عن توفير الأمن، وبالتالي عن حماية سكانها. ونشدد على أهمية استمرار الجهود المتسمة بطابع الالتزام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا لإنعاش العلمية االسياسية في بوروندي. ونؤيد بشكل خاص الأنشطة التي يضطلع بها الميسر، الرئيس السابق بنجامين مكابا، والوسيط، الرئيس موسيفيني.

ويعد عمل الفريق العامل التقني المشترك بالغ الأهمية أيضا في تعزيز تدابير بناء الثقة. ونشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا على مضاعفة جهودها والإسهام في إيجاد حل سياسي للحالة الراهنة في البلد. وينبغي الاضطلاع بتلك العملية المملوكة وطنيا مع احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي بوروندي ووحدتها.

وفي الوقت ذاته، فلئن كانت الحالة الأمنية في بوروندي تتسم بالهدوء عموما، فإن عددا كبيرا من المشردين داخليا والآلاف من اللاجئين يحتاجون للمساعدة. وينبغي الاستمرار في معالجة هذه المسألة من جانب المجلس والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلا عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات الدولية الأخرى. ويلزم هذا الجهد الجماعي من أجل الأعمال الإنمائية التي يجب الاضطلاع بها بدقة.

كما نثني على البلدان المضيفة الإقليمية لما تقدمه من مساعدة، ونؤكد من جديد أن إعادة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وفقا لمبادئ الاحترام والكرامة، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وسيكون للتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهياكل دون الإقليمية تأثير كبير على الأبعاد السياسية والإنسانية.

وأخيرا، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص ومنظومة الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل. كما نقر بالدور الهام الذي تؤديه تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام كمنبر للسلطات البوروندية لمواجهة التحديات الاقتصادية القائمة، والتي يعد الدعم المقدم لها من الشركاء الدوليين بالغ الأهمية.

السيد لي تشينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كافاندو بصفته المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي. ونأمل أن يواصل المبعوث الخاص تعزيز الحوار والتعاون مع حكومة بوروندي.

إن الحالة الراهنة في بوروندي مستقرة بوجه عام. وقد عملت الحكومة البوروندية بنشاط للحفاظ على السلام والاستقرار على الصعيد الوطني، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضعت خطة إنمائية وطنية وتعاونت مع البلدان المجاورة لتيسير العودة الطوعية للاجئين البورونديين. ترحب الصين بهذه التطورات الإيجابية. إن بوروندي بلد مهم في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، ويسهم استقرار وتنمية بوروندي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بالكامل بالجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية في صون السلام والاستقرار وينبغي أن يقدم مساعدة بناءة لحكومة وشعب بوروندي لتلبية احتياجاتهم. وتود الصين التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك احترام مناسب للملكية الوطنية لبوروندي وسيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الحالة الراهنة في بوروندي بشكل شامل وموضوعي وينبغي أن يؤدي دورا بناء بغية ضمان الاستقرار والتنمية، في الأجل الطويل في البلد والمنطقة.

ثانيا، يجب أن يكون هناك دعم مستمر للعملية السياسية في بوروندي. وتقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ممارسة مساعيها الحميدة فيما يتعلق بمسألة بوروندي. ونحن نؤيد أخذ جماعة شرق أفريقيا لزمام المبادرة في هذا الصدد.

ثالثا، يتعين أن تكون أولويتنا هي زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى بوروندي ودعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وترحب الصين بالتعاون النشط مؤخرا لحكومة بوروندي مع البلدان المجاورة في استجابتها للاجئين وغيرها من المسائل الإنسانية. وتحث الصين الوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة على استئناف التعاون الاقتصادي مع بوروندي ومساعدتها في التنمية، في أسرع وقت ممكن.

تدعم الحكومة الصينية عملية السلام في بوروندي، وقد قدمت بنشاط مساعدة لبناء الدولة. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق الاستقرار والتنمية في بوروندي.

السيد ميلوس (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية.

وإذ تحيط بولندا علما باعتماد الدستور الجديد من خلال استفتاء في ١٧ أيار/مايو، فضلا عن الشواغل المتعلقة بتوافق بعض أحكامه مع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، فإنها ترحب بإعلان الرئيس نكورونزيزا أنه لا يعتزم الترشح لفترة رئاسة رابعة في عام ٢٠٢٠، مما يؤكد الوعد الذي قطعه للشعب البوروندي في عام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية في البلد والتقدم البطيء للحوار بين الأطراف البوروندية. تعتقد بولندا أن إعلان الرئيس يجب أن تتبعه خطوات ملموسة لتحقيق المصالحة السياسية. إن دور السلطات هو ضمان أن تكون العملية الانتخابية في عام ٢٠٢٠ حرة ونزيهة وشفافة وشاملة حقاً للجميع، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية والمشاركة المتساوية للمرأة.

إننا نعترف باتفاق أروشا للسلام وأحكامه فيما يتعلق بالحاجة إلى توافق سياسي واسع النطاق ومنع تركيز السلطة في مؤسسة أو وحدة وحيدة كأداة رئيسية للسلام والاستقرار في بوروندي وفي المنطقة بأسرها. من الضروري مواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية بمشاركة نشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة البورونديين، لأن الحوار السياسي الشامل للجميع وحده هو الذي يمكن أن يضمن التوصل إلى حل مستدام ومقبول على نطاق واسع.

وفي هذا السياق، تود بولندا أن تؤكد الدور الخاص لقادة البلدان المجاورة والأطراف الضامنة لاتفاق أروشا من أجل التغلب على الأسباب التي تولد عدم الاستقرار في المنطقة. ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بالتوصل إلى حل سلمي للحالة السياسية في بوروندي، ونؤكد دعمنا للتيسير الذي يقوم به ممثل جماعة شرق أفريقيا، السيد بنجامين مكابا.

ولا تزال بولندا تشعر بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في البلد. كما أننا نشعر بالقلق إزاء ما أفيد به من ترهيب لأعضاء المعارضة، فضلاً عن القيود المفروضة على الحيز السياسي، ووسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني. إننا ندين بشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات في هذا الصدد أيا كان مرتكبها. وتدعو بولندا السلطات إلى استئناف التعاون الفعال مع المؤسسات الدولية في هذا الصدد. ونحض حكومة بوروندي على اتخاذ خطوات تتسم بالشفافية لتحسين الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، وفتح الحيز العام والديمقراطي وضمان حرية الإعلام قبل انتخابات عام ٢٠٢٠.

يجب النظر إلى الحالة في بوروندي في السياق الإقليمي الأوسع لمنطقة البحيرات الكبرى. حيث أنها تهدد بمفاقمة الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين في بوروندي وفي جوارها.

في الختام، أود التأكيد على أن اتفاق أروشا لا يمنح الأمل لبوروندي فحسب، بل وللمنطقة بأسرها. ومن الملح الآن العودة إلى روح ذلك الاتفاق والحفاظ على البلد كوطن شامل للجميع وآمن لجميع أبناء شعبه.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ميشيل كافاندو.

ونحيط علما ببعض التطورات الإيجابية منذ الاستفتاء، مثل انخفاض أعمال العنف وإعلان الرئيس بيير نكورونزيزا عدم ترشحه في انتخابات ٢٠٢٠. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق استمرار وجود مناخ من عدم الإستقرار والمواجهة وانعدام الحوار، فضلاً عن التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات الأساسية للتعبير وتكوين الجمعيات

والصحافة. يشكل عمل الحكومة، أو بالأحرى عدم اتخاذ إجراء في مجال حقوق الإنسان وأفعال الجماعات المرتبطة بها مثل إمنبركور مصدر قلق خاص. ولذلك نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يبقي على اهتمامه بالتطورات في البلد بهدف تعزيز السلام والاستقرار اللازمين للتغلب على الأزمة الإنسانية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن يظل البلد ملتزما بتنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، فضلا عن الحفاظ على التوازن الدقيق الذي أقامه بين المجتمعات المحلية البوروندية، منذ الحرب الأهلية. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه من الحيوي استعادة الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي تيسره جماعة شرق أفريقيا، والمضي به قدما. ونأمل أن يصبح الآلية التمثيلية والشاملة للجميع اللازمة للتغلب على الأزمة السياسية ولتحسين الوضع الأمني في البلد. ونعتقد أيضا أنه يتعين على وجه السرعة معالجة الحالة الصعبة التي يعاني منها ما يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة، ولا سيما النساء والأطفال.

ومن ناحية أخرى، نعتقد أنه من الضروري تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد وبناء الإطار المؤسسي الضروري لهذا الغرض. ومن المهم أن تبت الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مذكرة التفاهم وتتفق عليها حتى يتسنى للمفوضية استئناف أنشطتها الميدانية.

أخيرا، نود أن نبرز الدور الهام للمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة في دعم الاستقرار في البلد. إن كسر الحلقة المفرغة للنزاع والفقر هو المهمة الرئيسية للشعب البوروندي، لكنه يتطلب أيضا دعم المجتمع الدولي.

السيد ريبكين (الإتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية بشأن تطورات الحالة في البلد. ونأسف لأن مجلس الأمن، لسوء الحظ، لم يستطع أن يستمع إلى الممثل الدائم لسويسرا، السيد يورغ لوبر، رئيس التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام، التي تظل قناة للاتصال الموثوق مع بوجومبورا. نحن ندعم جهود لجنة بناء السلام من أجل تنشيط التعاون مع البورونديين من خلال مناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد واستعادة ثقة الجهات المانحة.

لا نزال نتلقى معلومات من زملائنا الروس، من دبلوماسيينا في بوجومبورا، تفيد بأن الحالة في البلد لا تزال هادئة بوجه عام. ويتضح الوضع الأمني الحقيقي في بوروندي من مواصلة البلد للاتصالات النشطة بين البرلمانات.

وتستمر عودة المعارضين السياسيين واللاجئين إلى بوروندي. وأفرجت الحكومة عما يزيد على ٢٠٠٠ سجين سياسي في إطار عملية المصالحة الوطنية الجارية.

ونود أن نشير فيما يتعلق بتقييم الحالة السياسية في بوروندي، إلى المناخ السلمي الذي أُجري فيه الاستفتاء الدستوري في ١٧ أيار/مايو وننوه بإقبال الناخبين الملحوظ وغير المسبوق في أي من البلدان الأفريقية تقريبا، وكذلك تأييد التغييرات الدستورية من قبل الغالبية العظمى من الذين صوتوا، فضلا عن أن هذا التعبير عن الإرادة الشعبية قد سبقته حملة دعائية اتسمت بالديمقراطية والشفافية. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن الدستور الجديد للبلد الذي اُعتمد في ٧ حزيران/يونيه، يُبقي على جميع عناصر اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، بما فيها المتعلقة بالحصص العرقية في مؤسسات الحكم في بوروندي. ونود أن نشير إلى أن رئيس بوروندي الحالي، بيير نكورونزيزا، قد أعلن استعداده لتأييد خلفه بانتهاء فترته الرئاسية الثانية في عام ٢٠٢٠.

وفي ذلك الصدد، فنحن لا نتفق تماما مع التقييمات المقلقة للحالة السياسية الداخلية في بوروندي التي تحدّث عنها عدد من الزملاء اليوم. من الواضح أنها لا تأخذ في الاعتبار الزخم الإيجابي الذي يشهده البلد، وهو سبب وجيه للغاية لرفعه من

جدول أعمال مجلس الأمن المزدحم أصلا. ولدينا انطباع بأن زملاءنا في المجلس يروجون لمزاعم المعارضة البوروندية المتطرفة بدلا من محاولة تحسين جهودنا التعاونية معهم. وننطلق في ذلك من الإيمان بعدم جواز التدخل الخارجي في العمليات السياسية الداخلية في بوروندي، ونعارض التوجيهات وفرض الوصفات الجاهزة على الدول ذات السيادة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي على إحاطته.

ويسر بوليفيا أن الاستفتاء الذي أُجري في ١٧ أيار/مايو قد تم في جو هادئ لم يشهد وقوع حوادث خطيرة، فضلا عن كونه شاملا وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية. ونرى أيضا أنه يجب أن يظل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة حجر الزاوية في هذه العملية. ونكرر التشديد على أن الحوار الشامل واحترام الاتفاق يشكّلان أساسا متينا لمعالجة الأزمة في البلد. ولاحظنا في ذلك الصدد، إدماج بعض الأهداف الهامة للاتفاق في الدستور الجديد، وهي الأهداف المتعلقة بالمصالحة الوطنية والمبادئ الديمقراطية والتماسك الاجتماعي وتوزيع السلطة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، والسيادة الوطنية وسيادة القانون والتكامل الإقليمي. وندعو بوروندي إلى مواصلة العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى بيئة سلمية وإلى جو من الثقة في الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠، علاوة على تعزيز روح التسامح واتخاذ تدابير المصالحة واستئناف الحوار مع المعارضة.

وتعرب بوليفيا عن تقديرها ودعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بغرض مواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية في جو من الشمول. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود المبذولة في تيسير العملية بقيادة رئيس تنزانيا السابق بنجامين مكابا ورئيس أوغندا الحالي يويري موسيفيني وفقا لاتفاق أروشا. ونرى في ذلك الصدد، أنه ينبغي تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحها السيد مكابا بغية الوصول إلى توافق في الآراء. وفي هذا الصدد، فنحن ممتنون أيضا للجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة. وندعوهم جميعا إلى الاستمرار في بذل المساعي الحميدة والعمل على تنسيق جهودهم بغية تحسين التعاون ومواصلة دعم الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، والتي ينبغي أن تظل على رأس هذه العملية.

وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار مساهمة بوروندي في تحقيق السلام والأمن عن طريق نشر القوات، مادام ذلك دليل على قدرتها المؤسسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بوروندي في تعزيز قدراتها وأن يساعدها على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواصلة التصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهها. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى مواصلة توفير التمويل اللازم لبرنامج الاستجابة الإنسانية في بوروندي. ونود التنبيه إلى أن ما يزيد على ٣٥٠٠٠ لاجئ قد عادوا طوعا، ونحث الحكومة على مواصلة التحضير للعودة الطوعية لمئات الآلاف من اللاجئين الآخرين الذين لا يزالون في البلدان المجاورة.

ولأجل التغلب على هذه التحديات، فإن من الضروري تهيئة جو من الثقة يشمل رفع أي من الجزاءات الأحادية الجانب وفقا للنداء الذي وجّهه رؤساء الدول في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه. فلهذه الجزاءات آثار مدمرة على حياة الفئات الضعيفة، علاوة على آثارها السلبية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، ينبغي أن يؤيد مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما، بصورة بناءة الحوار وأن يتخذ الإجراءات اللازمة في المجالات التي لم يتحقق فيها التقارب بعد بما يؤدي إلى التوصل إلى تسوية

سلمية على أساس احترام سيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أشكر المبعوث الخاص كافاندو على إحاطته. وأتفق أيضا مع زميلي الروسي على أهمية لجنة بناء السلام والعمل الذي يضطلع به السفير لاوبر، وهو للأسف في عطلة في الوقت الحالي. ومن المهم حقا أن نوفر جميع عناصر إمكانات الأمم المتحدة وقدراتها في التأثير على هذه الحالات.

لقد نجح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في تحقيق السلام في بوروندي بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية وسقوط مئات الآلاف من القتلى بين المدنيين. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على روح الاتفاقات ونصها لضمان الاستقرار الطويل الأمد في بوروندي. ونرحب بإعلان الرئيس نكورونزيزا عن تنحيه بانتهاء ولايته الحالية. وتلك خطوة ورسالة هامتين إلى الشعب البوروندي والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ويظل الحوار الشامل الحقيقي مع جميع الأطراف الخيار العملي الوحيد لحل الوضع السياسي، وبالمثل، كما أوضح السيد كافاندو، لا يزال إحراز التقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا أمرا حاسما في مستقبل السلام والأمن في بوروندي والمنطقة بأسرها. ونكرر دعوته الأطراف للمشاركة بصورة بناءة وتتسم بالانفتاح. ونحث المنطقة والمنطقة دون الإقليمية على الاستمرار في المشاركة الكاملة لكفالة إحراز تقدم سريع خلال الأشهر والأسابيع المقبلة.

وما تزال حالة حقوق الإنسان في بوروندي مثيرة للقلق البالغ. وتحث المملكة المتحدة حكومة بوروندي على اتخاذ الخطوات الرامية لإحراز تقدم سريع في تحسين الحالة حتى يكون البلد أفضل استعدادا للمضي قدما نحو إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠. أولا، يجب عليها إبداء الالتزام باحترام حقوق الإنسان من خلال استكمال مفاوضاتها بشأن مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف تمكينها من العمل بفعالية في بوروندي. ثانيا، يجب على الحكومة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٢ الذي أيدته مجموعة الدول الأفريقية، بما في ذلك بوروندي، والمعتمد في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ونحث الحكومة على العمل مع المفوضية على تيسير عودة خبراء حقوق الإنسان الذين ألغيت تأشيرات دخولهم في نيسان/أبريل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاسة المملكة المتحدة، أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وإدراكا منا لخبرتكم ومهنيتكم وحيويتكم، فليس لدينا أدنى شك في نجاح رئاستكم هذه، ونؤكد لكم تعاون بوروندي معكم طوال فترة ولايتكم. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لجميع أعضاء مجلس الأمن الذين ما برحوا يؤيدون دائما ومنذ عام ٢٠١٥ سيادة بوروندي واستقلالها السياسي في احترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أثناء مشاوراتهم بشأن بوروندي.

أشكر جميع الوفود التي تكلمت هذا الصباح، ولكن يؤسفنا أن عددا قليلا منها لا يزال متمسكا بسرد عام ٢٠١٥ ولا يلاحظ التطورات الإيجابية في بوروندي التي أدت إلى الوصول إلى الحالة الإيجابية التي أشار إليها المبعوث الخاص الذي يحظى بدعم الجميع هنا. إن الاتجاه إلى المعارضة الكاملة لموقف لمبعوث الخاص والأغلبية الدول الأعضاء وتجاهل تطورات الحالة على أرض الواقع، مع التقيد بسرد عام ٢٠١٥، لا يعد نهجا بناء وينبغي تغييره.

أرحب ترحيبا حارا بوجود السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، صباح هذا اليوم. وإني عاجز عن شكره بما فيه الكفاية على إحاطته الإعلامية.

إن الغرض من بياني هذا الصباح مشاطرة أعضاء مجلس الأمن التطورات الجديدة في بوروندي منذ الإحاطة الإعلامية السابقة بشأن الحالة في بلدي، في ٢٤ أيار/مايو (انظر S/PV.8268).

كما يتبين للمرء، فإن الحالة الأمنية في بوروندي لا تزال هادئة ومستقرة وتحت نطاق السيطرة بالكامل. وقد مكّنت العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد، في جملة أمور، إلى إجراء الاستفتاء الدستوري، الذي تحقق من دون وقوع حوادث كبرى، وعودة اللاجئين على نطاق واسع، واستضافة مؤتمرات عديدة على الصعيدين الإقليمي والقاري، فضلا عن الترحيب بزيارة شخصيات أجنبية إلى بوروندي. وقد قام رئيس المجموعة الأفريقية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بزيارة البلد الأسبوع الماضي. وفي ختام زيارته، وبعد أن سافر إلى ست مقاطعات داخل البلد، أصدر الرئيس بيانا أعلن فيه أنه وجد بوروندي بلدا هادئا ومستقرا. وقد أعجب بالإرادة الواضحة لدى الطبقة السياسية البوروندية بشأن فتح صفحة جديدة بعد عام ٢٠١٥، من أجل العمل صوب إجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية في ٢٠٢٠.

أما فيما يتعلق بالحالة السياسية، فلعل المجلس يذكر أنه عند إصدار الدستور الجديد في بوروندي في ٧ حزيران/يونيه، أبلغ رئيس الجمهورية البورونديين والمجتمع الدولي بأن ولايته الثانية ستنتهي في ٢٠٢٠ وأنه سيدعم الرئيس الجديد الذي سينتخب في العام نفسه. وكما تذكرون، سيدي الرئيس، وبخلاف البيانات التي أدلى بها – الذين نسبوا إليه نية صياغة دستور جديد يخدم أهدافه الخاصة من أجل البقاء في السلطة حتى عام ٢٠٣٤، كانت مبادرة الرئيس ذات أهمية سياسية وديمقراطية بالغة، وعززت العمليات الديمقراطية في المنطقة وفي القارة الأفريقية. وينبغي تشجيع مبادرته والترحيب بها. وأشكر جميع الوفود التي أثنت على هذا الإجراء الذي لم يكن في غاية الأهمية بالنسبة لبوروندي فحسب، بل أيضا للمنطقة دون الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمجال السياسي، ليس من قبيل المغالاة القول إن روح التسامح والعملية التي تفسح الطريق وتفتح المجال السياسي البوروندي تزداد قوة. وقد تجسد ذلك في عودة عدة آلاف من اللاجئين وإعادة إدماجهم، فضلا عن العديد من القادة السياسيين الذين فروا من البلد، بمن فيهم الرئيس السابق سيلفيستر نتيبانتونغانيا ونائب الرئيس السابق أليس نازوموكاندا، والعديد من البرلمانيين البورونديين السابقين. ويتمتع هؤلاء السياسيين الذين عادوا إلى وطنهم بحرية بحقوقهم المدنية والسياسية اليوم. ويشكل إطلاق سراح أكثر من ٢٠٠٠ سجين في أوائل عام ٢٠١٨ جزءا من دينامية المصالحة هذه والتماسك الاجتماعي والتسامح السياسي القائم في البلد.

وفيما يتعلق بالحوار بين البورونديين، يذكر وفد بلدي أن الحوار وقد أصبح أسلوبا للحياة في بلدنا، يُسخّر كوسيلة لإيجاد حلول سلمية للنزاعات السياسية. والأمر في غاية السهولة أمام من يدعوننا إلى تعزيز الحوار اليوم. فإلى جانب الجهود المحمودة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، تتمتع بوروندي بوجود منتدى الأحزاب السياسية، الذي يشكل منبرا ممتازا لتعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية المأذون بها في بوروندي. وفي هذا السياق، اجتمعت جميع الأحزاب السياسية في كايانزا، في شمال بوروندي، في ٣ آب/أغسطس لإجراء مناقشة غير رسمية بشأن مسائل هامة تتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠. وقد أسفر هذا الاجتماع عن اعتماد أكثر من ٢٠ حزبا سياسيا لخريطة طريق بهدف إجراء انتخابات حرة وسلمية وشاملة للجميع في ٢٠٢٠.

فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية، فإنها لا تزال على المسار الصحيح. ولا يزال إجراء اتصالات على أعلى مستوى مستمرا منذ الاجتماع الأخير للمجلس بشأن هذا الموضوع. وفي

الأسبوع الماضي، اجتمع فخامة رئيس جمهورية أوغندا، الوسيط الرئيسي للحوار بين الأطراف البوروندية، مع النائب الأول لرئيس بوروندي، الذي نقل رسالة خاصة من فخامة الرئيس نكورونزيزا إلى نظيره الأوغندي. وبالمثل، في أوائل هذا الأسبوع، استقبل فخامة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا وزير خارجية بوروندي، الذي حمل هو أيضا رسالة خاصة من رئيس جمهورية بوروندي إلى نظيره التنزاني، مما يدل على سلامة الديناميكيات السياسية الإقليمية رغم ما قيل في هذه القاعة.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، يسرني أن أبلغ المجلس أنه، منذ عام ٢٠١٦ وحتى الآن، عاد أكثر من ٢٠٦ ٠٠٠ لاجئ طوعا إلى بوروندي. ويشمل هذا العدد ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ قرروا العودة في ٢٠١٦؛ و ١٦٨ ٠٠٠ عادوا إلى أسرهم من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٧؛ و ٣٨ ٢٥٤ آخرين عادوا إلى البلد منذ إبرام الاتفاق الثلاثي في آب/أغسطس ٢٠١٧ بين حكومات بوروندي وتنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا تزال العودة الطوعية للاجئين مستمرة بوتيرة مرضية.

ومع ذلك يكرر وفدي طلبه إلى المفوضية وأصدقائنا في المنطقة العمل مع بعض البلدان المضيفة التي تحتجز مواطنينا رهائن في المنفى من خلال إقامة حواجز مصطنعة أمام عودتهم الطوعية إلى بوروندي وأمام ضمان الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وفقا للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والقرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧)، المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المتخذ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فتؤكد بوروندي مجددا استعدادها للعمل والتعاون مع الدول الأخرى والأمم المتحدة من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في بوروندي وفي أماكن أخرى في العالم. ولن يكون القيام بهذه المهمة النبيلة ممكنا إلا من خلال تكثيف التعاون والحوار الصريح بين الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، تواصل بوروندي تعاونها في تنفيذ القرار الذي اتخذته المجموعة الأفريقية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في جنيف في إطار التعاون وبناء القدرات. وتنتظر بوروندي إخطارا رسميا من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تعيين ثلاثة خبراء في مجال الشفافية ومراعاة الأصول القانونية. وما قيل عما يسمى عدم تعاون بوروندي في تنفيذ ذلك القرار، الذي يعد قرارنا نحن أيضا، وقد أيدناه، إنما بسبب التضليل الإعلامي والافتقار إلى الشفافية. ويمكن أن يقال نفس الشيء فيما يتعلق بمذكرة التفاهم بشأن مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي. ولا تزال بوروندي منفتحة للغاية لمواصلة المناقشات بروح بناءة.

وفيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية التي فرضها شركاء الاتحاد الأوروبي على بوروندي في أعقاب الاضطرابات الناجمة عن انتخابات عام ٢٠١٥، يود وفد بلدي أن يبلغ أعضاء المجلس بأن الظروف التي فرضت فيها هذه الجزاءات قد تغيرت تغيرا جوهريا. فلم تعد هناك التوترات الانتخابية التي شهدها عام ٢٠١٥. وبالنسبة لنا، ستكون هذه الصفحة من التاريخ بمثابة درس من أجل التوصل إلى تسوية في بلدنا بشكل لا رجعة فيه. وأذكر أيضا أنه بعد استعادة السلام والأمن بشكل لا جدال فيه في بلدنا، اتخذ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أوائل تموز/يوليه في موريتانيا قرارا يطالب الاتحاد الأوروبي برفع الجزاءات الظالمة واللاأخلاقية التي تثقل بشدة كاهل بوروندي، والتي، كما يعلم الأعضاء، تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتؤثر سلبا على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

أما فيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، فتفخر بوروندي بالمشاركة النشطة والبارزة في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. فهناك أكثر من ٦٠٠٠ رجل وامرأة من بوروندي منتشرين في مختلف عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

العمل الممتاز الذي اضطلع به جنودنا الشجعان في بعثة من بعثات السلام، جنودنا الذين اختاروا طوعا التضحية بحياتهم لإنقاذ أرواح الآخرين، بعيدا عن وطنهم الأصلي، وفي ظروف صعبة للغاية، يجب الاعتراف به وتقديره من حيث قيمته الحقيقية.

في الختام، يكرر وفد بلدي مناشدته القوية مجلس الأمن التحلي بالشجاعة لرفع بوروندي من جدول أعماله. وتجدر الإشارة إلى أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد هادئة ومستقرة وتحت السيطرة تماما. وهي أبعد من أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهو مجال اختصاص مجلس الأمن. لا توجد حجة موضوعية يمكن أن تبرر عقد جلسات مفاجئة بشأن بوروندي في هذه المرحلة.

إن وفد بلدي يوجه الانتباه بشكل خاص إلى أن تنظيم سلسلة من الجلسات بشأن بوروندي غير مدفوعة بالحقيقة على أرض الواقع يمكن أن يصبح عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد، بدلا من تعزيز السلام والاستقرار الذي يسعى إليه الجميع ويمكن أن يشكل احتكارا للجهود الإقليمية. هذا الغضب ضد بوروندي، البلد الذي ترسخت عودته إلى الحياة الطبيعية، يجب أن يتوقف. وإذا لم يتوقف سيذكر التاريخ أن بلدنا ظل مدرجا على جدول أعمال المجلس من دون وجه حق لتحقيق المصالح غير البوروندية والمصالح غير الأفريقية. إن الوقت الثمين الذي يخصصه المجلس لبوروندي يجب أن يكرس لمناطق أخرى تشهد توترا وصراعا، وهي لا حصر لها في الوقت الراهن، كما نعلم جميعا. إن المكان الذي تستحقه بوروندي اليوم ليس في هذه القاعة؛ بل يجب أن يكون داخل وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لتعزيز تعافيها الاقتصادي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.